بعد أن قيل إن العدل أصل الملك، تراجع القضاء في ثلاث محافظات وسط انتقادات لبطء الإجراءات

(محليات / أخبار من المحافظات)

أعلن مجلس القضاء الأعلى في بيان مقتضب أن عدد القضاة العاملين في ثلاث محافظات وسطى انخفض خلال عام واحد من ٤٢ قاضيًا إلى ٢٩ قاضيًا فقط، في وقت تتراكم فيه آلاف القضايا المدنية والتجارية المؤجلة بسبب الجلسات المتكررة التي تؤجل لأشهر بعد أشهر. وقال البيان إن النقل شمل قضاة من درجات مختلفة، وإن الهدف منه «سد الشغور في مواقع تعاني ضغطًا استثنائيًا» من دون تقديم أرقام تفصيلية عن كل محافظة على حدة.

في محافظة الزيتون، أكد مصدر في نقابة المحامين أن بعض القضايا المدنية تنتظر جلسة أولى بعد ثلاثة أشهر من تاريخ تسجيلها، وأن محامين يضطرون إلى حضور جلسات لا تستغرق سوى دقائق لأن القاضي المكلف بالقضية نُقل في منتصف الطريق. وأضاف المصدر أن هذا الوضع يدفع كثيرين إلى التفكير في التسوية خارج المحاكم، ليس لأنه الخيار الأفضل، بل لأن الوقت صار أثمن من الحق نفسه في نظر كثير من الناس.

من جهته، قال رئيس نقابة المحامين في محافظة الزيتون إن النقابة رصدت ٣١ جلسة تأجلت بسبب غياب القاضي أو نقله خلال شهر واحد فقط، وإن هذا الرقم يعكس خللًا في توزيع الملاك القضائي أكثر مما يعكس كسلًا فرديًا. وطالب بأن تُعلن الأسباب بوضوح في كل قرار تأجيل، وأن يُلزم القاضي بتدوين سبب النقل في محضر رسمي يُنشر على موقع المجلس، حتى يعرف المحامي والمتقاضي لماذا تغير القاضي وكم يستمر الانتظار.

في المقابل، رأى عضو في لجنة التفتيش القضائي أن الأرقام وحدها لا تكفي للحكم على العدالة، لأن جودة الأحكام وسرعتها تتأثران بعوامل كثيرة بينها عدد القضايا المعروضة وطبيعتها. وقال إن اللجنة بدأت دراسة تجربة تجمع بين قاضٍ مقيم وقاضٍ متنقل في إحدى المحافظات، وإن النتائج الأولية تشير إلى تحسن في الانضباط الزمني للجلسات دون زيادة في الأخطاء المسجلة.

وتبقى الأسئلة المفتوحة هل ستكون هذه الحركة استثناء مؤقتًا أم بداية نمط دائم، وهل ستُعلن نتائجها بالتفصيل أم ستبقى في إطار التقارير الداخلية. ويرى مراقبون أن الثقة لا تُبنى بالبيانات وحدها، بل بالقدرة على شرح القرار بلغة يفهمها الناس قبل أن يدفعوا ثمنه من وقتهم ومالهم.

مجلس الأمن يمدد ولاية بعثة مراقبين في هضبة الريحان ٦ أشهر وسط خلاف حول تقليص عدد الجنود

(متابعات / أخبار من المحافظات)

مدد مجلس الأمن الدولي ولاية بعثة المراقبين الدولية في هضبة الريحان ستة أشهر إضافية، في قرار صوتت عليه ١٤ دولة مقابل امتناع واحدة، وسط خلاف حاد بين الأعضاء حول مستقبل البعثة وحجمها. ونص القرار على تمديد المهمة حتى ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٧، مع طلب تقرير مرحلي كل ثلاثة أشهر عن الأوضاع على الأرض وعن قدرة الأطراف على ضبط وقف إطلاق النار المعلن منذ ١٤ آب الماضي.

وتراجع عدد المراقبين من ٢٤٠ مراقبًا إلى ١٦٠ خلال الأشهر الماضية بعد انسحاب مجموعات من أمريكا وكندا وأستراليا، في حين بقي المراقبون من الصين وتركيا وبنغلاديش. وقال رئيس البعثة في إحاطته إن الانسحاب لم يؤثر على قدرة البعثة على التحقق من الخروقات، لكن الفجوة في التغطية الجغرافية باتت واضحة في مناطق الجبال الشرقية التي لا تصلها دوريات إلا مرة واحدة في الأسبوع.

في المقابل، أكد ممثل الصين أن بلاده ترى أن البعثة تجاوزت ولايتها الأصلية وتحولت إلى طرف يؤثر في المشهد السياسي، وأن أي تمديد يجب أن يقترن بخطة واضحة لتقليص الحجم خلال عام واحد. في المقابل، حذر ممثل تركيا من أن أي تقليص متسرع يفتح الباب أمام خروقات واسعة قد تجر المنطقة إلى مواجهة مفتوحة، وطالب بربط أي تخفيض بمؤشرات ميدانية واضحة وليس بمواعيد زمنية فقط.

وأعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنه سيرفع تقريرًا مفصلًا قبل نهاية تشرين الثاني يتضمن خيارات بديلة لشكل البعثة، بما في ذلك نقل بعض المهام إلى مراقبين محليين وكاميرات مراقبة ثابتة في النقاط الحساسة. وقال إن المكتب سيعقد اجتماعات مع ممثلي المجتمع المدني في العاصمة وفي مدينة الريحان لسماع وجهات نظر السكان الذين يتأثرون يوميًا بوجود المراقبين في حياتهم اليومية.

ميناء الزيتون يعلن استئناف الرحلات بعد إغلاق دام ثلاثة أشهر

(محليات / أخبار من المحافظات)

أعلن ميناء الزيتون أن الرحلات البحرية ستستأنف يوم الأحد بعد إغلاق دام ثلاثة أشهر بسبب أضرار لحقت بالرصيف الشرقي جراء عاصفة بحرية في كانون الأول. وقال مدير الميناء إن ست سفن ستبدأ رحلاتها الأسبوعية إلى مرفأ النخيل وجزيرة الصفصاف، مع أولوية لنقل الركاب وسيارات الإسعاف قبل الشاحنات التجارية خلال الأسبوع الأول.

وبلغت الخسائر المباشرة نحو ١٢ مليون دينار، وتضرر مخزن للحبوب ومكاتب الجمارك قرب الرصيف. وقدر خبراء الميناء أن الإصلاح الكامل يحتاج إلى ستة أشهر أخرى، وأن الرصيف لن يعود إلى طاقته الكاملة إلا بعد تركيب كاسرات أمواج جديدة. وطلب الميناء من الملاحة تحويل مسار السفن الكبيرة مؤقتًا إلى ميناء الرمال البعيد.

في المقابل، أبدى أصحاب الشاحنات قلقهم من ارتفاع أسعار النقل البري بسبب الازدحام المتوقع على الطرق المؤدية إلى الميناء. وقال نقيب سائقي الشاحنات إن النقابة ستعلن تعرفة مؤقتة لا تتجاوز ٩٠ دينارًا للرحلة الواحدة، وإن أي مخالفة ستُحال إلى لجنة الأسعار في غرفة التجارة.

٤٧ ألف طالب يتقدمون لامتحان الشهادة الثانوية في ٣١ مركزا وسط إجراءات مشددة لمنع الغش

(محليات / أخبار من المحافظات)

أعلن مجلس التقويم والامتحانات أن ٤٧ ألف طالب وطالبة تقدموا لامتحان الشهادة الثانوية في ٣١ مركزا موزعا على ست محافظات، في أول اختبار كبير يجرى بعد تعديل نظام الأسئلة ليركز على التحليل بدلا من الحفظ. وقال المجلس إن الامتحان استمر ثلاثة أيام وشمل مواد اللغة العربية والرياضيات والعلوم والتاريخ، وإن نسبة الحضور بلغت ٩٢ في المئة بعد احتساب الغائبين لأسباب صحية.

وشددت الإجراءات هذا العام على منع الغش بكل أشكاله، فمنعت الهواتف الذكية داخل القاعات وفرضت تفتيشا يدويا على الطلاب قبل دخول المراكز، وركبت كاميرات مراقبة في جميع القاعات ربطت بمركز رقابة واحد. وقال مدير المجلس إن أي طالب يضبط معه جهاز إلكتروني سيلغى امتحانه فورا وتحال القضية إلى لجنة تأديب تابعة للمجلس.

في المقابل، اشتكى طلاب من أن الوقت لم يكف لحل الأسئلة الطويلة في مادة الرياضيات، وقال بعضهم إن الصياغة كانت أصعب من الأمثلة التي درسوها في الفصول. وطلب مجلس أولياء الأمور من المجلس نشر النماذج الكاملة للأسئلة بعد انتهاء الامتحان، معتبرا أن الشفافية هي الطريق الوحيد لإقناع الأسر بأن التغيير لا يظلمها.

مجلس الأمن يمدد ولاية بعثة المراقبين في هضبة الريحان ٦ أشهر وسط خلاف حول تقليص عدد الجنود

(متابعات / أخبار من المحافظات)

مدد مجلس الأمن الدولي ولاية بعثة المراقبين الدولية في هضبة الريحان ستة أشهر إضافية، في قرار صوتت عليه ١٤ دولة مقابل امتناع واحدة، وسط خلاف حاد بين الأعضاء حول مستقبل البعثة وحجمها. ونص القرار على تمديد المهمة حتى ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٧، مع طلب تقرير مرحلي كل ثلاثة أشهر عن الأوضاع على الأرض وعن قدرة الأطراف على ضبط وقف إطلاق النار المعلن منذ ١٤ آب الماضي.

وتراجع عدد المراقبين من ٢٤٠ مراقبًا إلى ١٦٠ خلال الأشهر الماضية بعد انسحاب مجموعات من أمريكا وكندا وأستراليا، في حين بقي المراقبون من الصين وتركيا وبنغلاديش. وقال رئيس البعثة في إحاطته إن الانسحاب لم يؤثر على قدرة البعثة على التحقق من الخروقات، لكن الفجوة في التغطية الجغرافية باتت واضحة في مناطق الجبال الشرقية التي لا تصلها دوريات إلا مرة واحدة في الأسبوع.

في المقابل، أكد ممثل الصين أن بلاده ترى أن البعثة تجاوزت ولايتها الأصلية وتحولت إلى طرف يؤثر في المشهد السياسي، وأن أي تمديد يجب أن يقترن بخطة واضحة لتقليص الحجم خلال عام واحد. في المقابل، حذر ممثل تركيا من أن أي تقليص متسرع يفتح الباب أمام خروقات واسعة قد تجر المنطقة إلى مواجهة مفتوحة، وطالب بربط أي تخفيض بمؤشرات ميدانية واضحة وليس بمواعيد زمنية فقط.

وأعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنه سيرفع تقريرًا مفصلًا قبل نهاية تشرين الثاني يتضمن خيارات بديلة لشكل البعثة، بما في ذلك نقل بعض المهام إلى مراقبين محليين وكاميرات مراقبة ثابتة في النقاط الحساسة. وقال إن المكتب سيعقد اجتماعات مع ممثلي المجتمع المدني في العاصمة وفي مدينة الريحان لسماع وجهات نظر السكان الذين يتأثرون يوميًا بوجود المراقبين في حياتهم اليومية